

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone +251115- 517700 Fax : +251115- 517844

Website : www.africa-union.org

المجلس التنفيذي

الدورة العادية العشرون

أديس أبابا، إثيوبيا، 23 - 27 يناير 2012

EX.CL/718 (XX)

الأصل: إنجليزي

تقرير حول أنشطة

المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

عن عام 2011

—

تقرير حول أنشطة
المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
عن عام 2011

مقدمة:

- 1- تأسست المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (المحكمة) بموجب البروتوكول الخاص بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (سيشار إليه فيما يلي باسم "البروتوكول")، الموقع في التاسع من يونية عام 1998 في "واجادوجو" ببوركينا فاسو من جانب منظمة الوحدة الأفريقية والذي أصبح نافذ المفعول في 25 يناير 2004.
- 2- تتكون المحكمة من أحد عشر قاضياً منتخبين من قبل قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي. وقد تم انتخاب أول أحد عشر قاضياً في عام 2006 وبدأوا في تولي مهامهم في الثاني من شهر يولية من نفس العام. وتجدر الإشارة إلى أن التشكيل الحالي للمحكمة موضح في مرفق رقم 1 مع هذا التقرير. ومقر المحكمة يقع في مدينة أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة.
- 3- تنص المادة 31 من البروتوكول على أنه: "يتعين على المحكمة حال انعقاد كل دورة عادية للجمعية العامة تقديم تقرير حول أعمالها خلال العام السابق.. يوضح أنشطتها الرئيسية القضائية وغير القضائية ويُقيّم أداؤها التشغيلي كما يصدر توصيات حول تعزيز فعالية المحكمة والنهوض بها.
- 4- هذا التقرير يغطي الفترة الزمنية من أول يناير إلى نهاية ديسمبر 2011 ، وقد تم إعداده وفقاً للمادة السابقة ، وهو يسرد الأنشطة القضائية وغير القضائية التي قامت بها المحكمة خلال تلك الفترة كما يضم تقييماً لعمل المحكمة إلى جانب توصيات تتعلق بكيفية تعزيز كفاءة المحكمة وفعاليتها وكذا تدعيم حماية حقوق الإنسان في عموم القارة.
- 5- إلا أنه من الأهمية بمكان أن نستهل بالتقرير حول وضع التصديق على البروتوكول، وحول وضع التوقيع على الإعلان الخاص بإقرار اختصاص المحكمة في تلقي قضايا مرفوعة من جانب أفراد ومنظمات غير حكومية طبقاً للمادة 34 (6) من البروتوكول المذكور.

أولاً: وضعية التصديق على البروتوكول وإيداع الإعلان الخاص بالاعتراف باختصاص المحكمة في تلقي قضايا مرفوعة من جانب أفراد ومنظمات غير حكومية.

6- حتى يوم 31 ديسمبر عام 2011 صادقت ست وعشرون دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على البروتوكول المؤسس للمحكمة ، وهذه الدول هي: الجزائر، بوركينا فاسو، بوروندي، الكونجو، كوت ديفوار، جزر القمر، الجابون، جامبيا، غانا، كينيا، ليبيا، ليسوتو، مالاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، النيجر، نيجيريا، أوغندا ، رواندا، السنغال، جنوب أفريقيا، تنزانيا، توجو وتونس.

7- ويجدر في هذا المقام أن نذكر أن كافة الدول الثلاثة والخمسين الأعضاء في الاتحاد الأفريقي كانت قد صادقت بالفعل على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وقامت بتقويض المحكمة في تفسيره وضمان تطبيقه. وهذا يوضح مدى التفاوت بين عدد الدول التي صادقت على البروتوكول والتي صادقت على الميثاق.

8- قامت خمس دول فقط من بين الدول الستة والعشرين التي صادقت على البروتوكول بإيداع الإعلان الخاص بقبول اختصاص المحكمة والإقرار بولايتها في نظر القضايا المرفوعة من أفراد أو منظمات غير حكومية... وهذه الدول الخمسة هي: بوركينا فاسو وغانا ومالاوي ومالي وتنزانيا.

ثانياً: المسائل القضائية:

9- في الوقت الذي لم تشر فيه المحكمة إلى قيامها بأى نشاط قضائي في تقرير الأنشطة الذي تقدمت به في عام 2010 ، فإنه من الأمور المشجعة الإشارة إلى أن المحكمة تلقت في الفترة ما بين شهرى مارس وديسمبر 2011 ، أربع عشرة قضية وطلبين للحصول على رأى استشاري. وقد قامت المحكمة بالبت في سبعة من هذه القضايا.

10- وفيما يلي قائمة بالقضايا السبعة التي قامت المحكمة بالبت فيها:

- القضية رقم 002/2011 - سفيان أبابو ضد جمهورية الجزائر الشعبية الديمقراطية.

- القضية رقم 005/2011 – دانييل عماري ومولوجيتا سماري ضد جمهورية موزمبيق وخطوط طيران موزمبيق.
- القضية رقم 006/2011 – إتحاد القانونيين الأفارقة من أجل الإدارة الرشيدة ضد جمهورية كوت ديفوار.
- القضية رقم 007/2011 – يوسف أبابو ضد المملكة المغربية.
- القضية رقم 008/2011 – إيكولو موندي الكسندر ضد الكاميرون ونيجيريا.
- القضية رقم 010/2011 – أيفوا مبرزو صمويل ضد البرلمان الأفريقي.
- القضية رقم 012/2011 – الاتحاد الوطني لنقابات قطاع التعليم (CONSEYSED) ضد جمهورية الجابون.

11- وفيما يتعلق بالقضايا رقم 008/2011 و 005/2011 و 002/2011 فقد خلصت المحكمة إلى أنها ليس لديها اختصاص لتلقيها لأنه بالرغم من أن الدول المدعي عليها قد صادقت على البروتوكول المؤسس للمحكمة، إلا أنها لم تودع الإعلان الخاص به بمقتضى المادة (6) 34 من البروتوكول ذاته. بل إن المحكمة قررت إحالة تلك القضايا إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وذلك وفقاً للمادة (3) 6 من البروتوكول.

12- أما فيما يتعلق بالقضيتين 012/2011 و 006/2011 فقد قررت المحكمة أنها ليس لديها اختصاص لتناولهما – إذ أنه بالرغم من أن الدول المدعي عليها قد صادقت على البروتوكول المؤسس للمحكمة فإن المنظمات غير الحكومية التي رفعت تلك القضايا لا تحظى بوضع مراقب لدى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وذلك وفقاً للمادة (3) 5 من البروتوكول. ولذلك قررت المحكمة إحالة القضية رقم 006/2011 إلى اللجنة الأفريقية.

13- وفيما يتعلق بالقضية رقم 007/2011، فقد خلصت المحكمة إلى أنها، من حيث الشكل، ليس لديها اختصاص لأن المملكة المغربية – وهي الدولة المدعي عليها في تلك القضية – ليست عضواً في الاتحاد الأفريقي ولم تصادق على البروتوكول.

14- كما قررت المحكمة أيضاً، أنه فيما يتعلق بالقضية رقم 010/2011 ، فإنه ليس لديها اختصاص من حيث الشكل لتناول تلك القضية التي تستند إلى فرق لعقد العمل.

15- وقد تم إبلاغ الدول المدعي عليها بكافة القرارات التي اتخذتها المحكمة بشأن تلك القضايا.

16- وفي يوم 31 ديسمبر 2011، كانت هناك سبع قضايا ما زالت قيد بحث المحكمة. وقد أصدرت المحكمة أمراً قضائياً بإتخاذ إجراءات تحفظية مؤقتة في إحدى تلك القضايا المعروضة على المحكمة، وهي القضية رقم 004/2011 والخاصة باللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ضد الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى.

17- وحرصاً من المحكمة على إدارة القضايا بطريقة فعالة، فقد اعتمدت نظاماً خاصاً بالممارسة القضائية الداخلية وبدأت في دراسة التعليمات الخاصة بقلم المحكمة.

ثالثاً: المسائل الإدارية:

أولاً : إنعقاد دورات المحكمة

18- من الجدير بالذكر أن جميع القضاة، باستثناء رئيس المحكمة، يعملون دون تفرغ. ونتيجة لذلك تعمل المحكمة من خلال أربع دورات عادية في العام، كما يمكن الدعوة إلى عقد دورات استثنائية كلما اقتضت الضرورة.

19- وخلال الفترة قيد النظر في هذا التقرير عقدت المحكمة الدورات التالية:-

- الدورة العادية العشرون في الفترة من 14 إلى 25 مارس 2011 في مدينة أروشا، بتنزانيا.
- الدورة العادية الحادية والعشرون في الفترة من 6 إلى 17 يونيو 2011 في مدينة أروشا، بتنزانيا.
- الدورة العادية الثانية والعشرون في الفترة من 12 إلى 23 سبتمبر 2011 في مدينة أروشا، بتنزانيا.
- الدورة العادية الثالثة والعشرون في الفترة من 5 إلى 16 ديسمبر 2011 في مدينة أكراباغانا.
- الدورة الاستثنائية الرابعة في الفترة من 26 إلى 30 سبتمبر 2011 في مدينة أروشا بتنزانيا.

20- تضمن هذا التقرير في أقسامه المختلفة عرضاً للموضوعات التي تم بحثها وتناولها خلال هذه الدورات.

ثانياً : العرض على أجهزة السياسات التابعة للاتحاد الأفريقي:

1 (مشاركة المحكمة في قمة يناير 2011

21- تم تمثيل المحكمة في الدورة العادية الحادية والعشرين للجنة الممثلين الدائمين، والدورة العادية الثانية عشرة للمجلس التنفيذي، والقمة السادسة عشرة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، وذلك في العاصمة الأنثيوبية أديس أبابا حيث عرضت المحكمة موازنتها المالية لعام 2011 إلى جانب تقرير أنشطتها عن عام 2010، وقد اعتمد المجلس التنفيذي الموازنة المالية للمحكمة عن عام 2012 وأخذ علماً بتقرير الأنشطة.

2) مشاركة المحكمة في قمة يونية 2011

22- تم تمثيل المحكمة في الدورة العادية الثانية والعشرين للجنة الممثلين الدائمين والدورة العادية التاسعة عشرة للمجلس التنفيذي والقمة السابعة عشرة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي التي عقدت في مالابو بغينيا الاستوائية حيث عرضت المحكمة تقرير أنشطتها النصفية عن الفترة من يناير إلى مايو 2011 الذي اعتمدته المجلس التنفيذي وقرر فيما بين جملة أمور أخرى: "مطالبة لجنة الممثلين الدائمين من خلال لجناتها الفرعية المعنية بالإصلاحات الهيكلية بالنظر فيما تقدمت به المحكمة من مقترحات بشأن الهيكل الإداري الجديد لقلعها، على أن تقوم اللجنة الفرعية بصياغة توصيات مناسبة وترفعها للمجلس التنفيذي لينظر فيها أثناء دورته العادية القادمة في شهر يناير 2012"، كما طلب المجلس التنفيذي " التفعيل الفوري لما ورد بالموازنة المالية للمحكمة لعام 2011 بشأن وضع القضاة".

3) مشروع الموازنة المالية للمحكمة لعام 2012:

23- قامت المحكمة في شهر مارس 2011 بدراسة وإعداد مشروع موازنتها المالية للعام المالي 2012، وقدمتها إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي.

24- في 28 نوفمبر 2011 تم عرض مشروع الموازنة المالية للمحكمة لعام 2012 على اللجنة الفرعية الاستشارية المعنية بالشؤون المالية والإدارية والموازنة وهي لجنة تابعة للجنة الممثلين الدائمين. وقد بلغ

إجمالي الموازنة 8563392 دولاراً أمريكياً، متضمنة 6478071 كمساهمات من الدول الأعضاء (للموازنة التشغيلية) بالإضافة إلى 2085321 كتمويل من الشركاء والجهات المانحة (الموازنة البرامجية). وقد اعتمد المجلس التنفيذي في دورته الاستثنائية المنعقدة في أديس أبابا بأثيوبيا في 12 نوفمبر 2011 هذه الموازنة بإجمالي 8562992 دولاراً أمريكياً منها 6478071 كموازنة تشغيلية و 2084921 كموازنة برامجية.

(4) الهيكل التنظيمي الجديد لقلم المحكمة

25- أصدر المجلس التنفيذي، في دورته العادية الثالثة عشرة بمدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية في الفترة من 24 إلى 28 يونية 2008، قراره رقم (XIII) 449 EX.CL/Dec. والذي يصرح فيه للمحكمة الأفريقية بتقديم هيكل تنظيمي جديد لقلم المحكمة في غضون عام 2009. وفي دورته العادية الرابعة عشرة ، المنعقدة في أديس أبابا بأثيوبيا في الفترة من 26 إلى 30 يناير 2009، أصدر المجلس التنفيذي قراره رقم (XIV) 483 EX.CL/Dec. الذي استدعى فيه قراره السابق رقم (XIII) 449 EX.CL/Dec. ، وطلب من لجنة الممثلين الدائمين دراسة المقترحات المقدمة من المحكمة حول الهيكل التنظيمي الجديد لقلم المحكمة، وإصدار توصيات تُرفع إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها في دورته التالية.

26- وبالإضافة إلى القرارات السابقة ، تقدمت المحكمة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي في شهر مايو 2009، بعدة مقترحات تتعلق بهيئة قلم المحكمة، كما قامت بإرسال خطاب متابعة يتعلق بنفس الموضوع في شهر مايو 2010. وعقب اجتماع عُقد بين هيئة قلم المحكمة وسكرتارية مجموعة عمل مفوضية الاتحاد الأفريقي في الفترة من 24 إلى 26 مايو 2010، قامت المحكمة بتقديم مقترحات جديدة حول الهيكل التنظيمي لقلم المحكمة تنفيذاً لما تم الاتفاق عليه مع مجموعة عمل المفوضية.

27- هذا وقد أصدر المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثامنة عشرة المنعقدة في أديس أبابا بأثيوبيا في الفترة من 27 إلى 28 يناير 2011 ، قراره رقم (XVIII) 602 EX.CL/Dec. . يطلب فيه من المفوضية ومن لجنة الممثلين الدائمين – من خلال لجناتها الفرعية المعنية بالإصلاحات

الهيكلية - القيام بدراسة المقترحات الهيكلية الخاصة بأجهزة الاتحاد الأفريقي وإصدار توصيات تُرفع إلى المجلس التنفيذي من خلال لجنة الممثلين الدائمين وذلك في الدورة العادية التالية للمجلس والمزمع عقدها في شهر يونية 2011. وجدير بالذكر أن قرار المجلس التنفيذي رقم (XVIII) EX.CL/DEC.634 بشأن التقرير الخاص بأنشطة المحكمة لعام 2010 كان قد طلب من لجنة الممثلين الدائمين ولجنتها الفرعية المعنية دراسة المقترحات التي قدمتها المحكمة حول موازنتها وهيكلها التنظيمي.

28- وفي شهر ديسمبر 2011، قامت المحكمة بتقديم وعرض الهيكل المقترح الجديد لقلمها أمام اللجنة الفرعية الاستشارية المعنية بالاصلاحات التنظيمية والتابعة للجنة الممثلين الدائمين. وقد أوصت اللجنة بإضافة 43 موظفاً إلى هيئة قلم المحكمة، كما أوصت بأن تم شغل هذه الوظيفة بشكل تدريجي وعلى مراحل.

ثالثاً : تنفيذ بنود الموازنة المالية للمحكمة لعام 2011:

29- بلغت قيمة الموازنة المالية المخصصة للمحكمة من مساهمات الدول الأعضاء مبلغ 6478591 دولاراً أمريكياً، بينما وصل حجم الانفاق الفعلي في 30 نوفمبر 2011 مبلغ 4498157 دولاراً أمريكياً بنسبة إنجاز 69.4%.

30- وبالإضافة إلى مخصصات الموازنة من مساهمات الدول الأعضاء، اعتمد المجلس التنفيذي موازنة المحكمة التي تمول من جانب الشركاء الخارجيين. وقد بلغت قيمة المخصصات المعتمدة بإسهامات من برنامج دعم الاتحاد الأوروبي للاتحاد الأفريقي 1727850 دولاراً أمريكياً.. أنفق منها حتى 30 نوفمبر 2011 مبلغ 444164 دولاراً أمريكياً بنسبة تحقق 25.7%.

31- بلغت إسهامات الوكالة الألمانية للإنماء الدولي (GIZ) مبلغ 983694 دولاراً أمريكياً ، أنفقت المحكمة منها حتى 30 نوفمبر 2011 مبلغ 271856 دولاراً أمريكياً بنسبة إنجاز 27.6%.

32- بلغت إسهامات مؤسسة ماك آرثر 150000 دولاراً أمريكياً أنفقت المحكمة منها 53843 دولاراً أمريكياً بنسبة إنجاز 35.8%.

رابعاً : التوظيف وتنمية قدرات العاملين

(1) تعيين الموظفين

33- طبقاً للمادة 24 من البروتوكول الصادر في 9 يونية 1998 بشأن تأسيس المحكمة فإنه " يتعين على المحكمة اختيار رئيس قلمها وكافة العاملين به من بين مواطني الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها".

34- اعتمد المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي الهيكل التنظيمي المبدئي لقلم سجل المحكمة والذي يضم 46 وظيفة وذلك في قراره رقم EX.CL/331(X1) الصادر في يونية 2007.

35- بحلول 31 ديسمبر 2011 تم شغل 40 وظيفة من إجمالي الوظائف الستة والأربعين المعتمدة. وجدير بالذكر أن ثلاثة موظفين تركوا العمل في المحكمة خلال عام 2011 .

36- خلال الفترة الزمنية التي يغطيها هذا التقرير انتهت المحكمة من إجراءات تعيين رئيس قلم المحكمة، ومترجم فوري/تحرير (اللغة الفرنسية)، ومسئول أول معلومات واتصالات، وموظف توثيق، وأخصائي المعلومات والاتصالات ، وسكرتير لقسم اللغة العربية.

37- وتُستكمل الآن إجراءات شغل الوظائف الثلاثة المتبقية وهي: 2 مترجم فوري/تحرير (لغة عربية ولغة برتغالية) وسكرتير لقسم اللغة البرتغالية. ولم يعثر حتى الآن على موظفين مناسبين لهذه الوظائف.

(2) مد آجال العقود:

38- قامت المحكمة بتقييم أداء العاملين الذين خدموا لمدة ثلاث سنوات وقررت مد آجال عقودهم لعامين إضافيين.

(3) تدريب الموظفين:

39- خلال الفترة الزمنية التي يغطيها هذا التقرير اتبعت المحكمة سياسة تدريبية تمتد من عام 2010 حتى عام 2013 ، كما أعدت خطة تدريبية لعام 2012.

40- في عام 2011 واصلت المحكمة توفير التدريبات اللغوية عبر الإنترنت (أون لاين) سواء للقضاة أو للموظفين كما حصل أحد القضاة وأثنان من الموظفين على دورة تدريبية مكثفة في اللغة الفرنسية في فرنسا بدعم من المنظمة الدولية للفرانكفونية. وخلال نفس الفترة شارك أحد القضاة وموظفان آخران في دورة تدريبية مكثفة في اللغة الإنجليزية في كينيا.

41- حصل المستشارون القانونيون ونائب رئيس قلم المحكمة على تدريب مكثف في مجال البحوث القانونية وصياغة الأحكام.

42- في إطار برنامج تبادل المعرفة والخبرات مع المحاكم الإقليمية الأخرى، قام أربعة من القضاة ونائب رئيس قلم المحكمة بزيارة كل من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية.

43- كما شارك ثلاثة من موظفي المحكمة في تدريب حول النظم المتكاملة لإدارة المعلومات (IMIS) نظمتها مفوضية الاتحاد الأفريقي، وجدير بالذكر أن تدريب موظفي المحكمة يهدف إلى دعم وتعزيز مستوى معرفة كل منهم بمجالات عمله، ومساعدتهم على تملك المهارات اللغوية وعلى استخدام المعلومات الجديدة وتكنولوجيات الاتصال والتواصل.

خامساً: الأنشطة الترويجية:

44- حيث أن المحكمة تعتبر كياناً جديداً نوعاً ما فقد تقرر الإفادة من المساعدات المالية المقدمة من شركاء مثل الاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للاتحاد الدولي في بعض الأنشطة التي تروج للمحكمة وما تقوم به من أنشطة.

45- وفي هذا الإطار قامت المحكمة خلال الفترة الزمنية قيد الدراسة بالعديد من الأنشطة الترويجية من بينها:-

أ (أنشطة على مستوى القارة:

1) المؤتمر القاري للترويج للمحكمة الأفريقية في ليلونجوي بمالاوي، من 9 إلى 11 مارس 2011:

46- يعتبر هذا المؤتمر أحد أكبر الأنشطة الترويجية التي نظمتها المحكمة في الفترة المعني بها هذا التقرير. حيث تم تنظيمة بالتعاون مع حكومة جمهورية مالاوي. ومع الهيئة القضائية ، وذلك تحت عنوان "المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب: شريك الجديد لدعم حرية حقوق الإنسان في أفريقيا".

47- قام فخامة رئيس جمهورية مالاوي بافتتاح المؤتمر الذي حضره ما يزيد عن مائة مشارك يمثلون ست وعشرين دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي هي:- أنجولا وبنين وبوركينا فاسو وبوروندي والكاميرون والكونجو وكوت ديفوار ومصر وأثيوبيا وجامبيا وغانا وكينيا ومالاوي ومالي وموريشيوس وموزمبيق وناميبيا ونيجيريا ورواندا والسنغال وجنوب أفريقيا وتنزانيا وتوجو وأوغندا وزامبيا وزمبابوي. كما كان من بين المشاركين ممثلون للجان الوطنية لحقوق الإنسان والهيئات الدبلوماسية واتحادات المحامين والجامعات والهيئات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والهيئات دينية ووسائل الإعلام من كل أنحاء القارة. وقد تحاور الجميع من منظور تعزيز حماية حقوق الإنسان في أفريقيا عن طريق زيادة الوعي بالمحكمة وتشجيع الجماهير على التقدم بقضاياهم إلى المحكمة وتعجيل التصديق على البروتوكول وإيداع الإعلان الخاص بالسماح للأفراد والمنظمات غير الحكومية باللجوء إلى المحكمة والتواصل معها.

48- وفي نهاية المؤتمر أصدر المشاركون بياناً ختامياً، أعربوا فيه كعمثلين لجميع الأطراف صاحبة المصلحة عن التزامهم بدعم المحكمة والترويج لها ولأنشطتها.

(2) الندوة التشاورية والتعريفية الخاصة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أفريقيا في الفترة من 16 إلى 18 نوفمبر 2011 في أروشا، تنزانيا:

49- قامت المحكمة، بالتعاون مع شبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان (NANHRI) بتنظيم هذه الندوة والتي تمثل أول لقاء من نوعه بين المحكمة وبين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أفريقيا.

50- وقد حضر الندوة نائب رئيس شبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان وبعض رؤساء وأعضاء هذه المؤسسات في تسع وعشرين بلداً أفريقياً هي: بنين وبوركينا فاسو وبوروندي والكاميرون وكوت ديفوار وجيبوتي وأثيوبيا والجابون وغانا وغينيا وكينيا وليبيريا ومدغشقر ومالاوي ومالي وموريشيوس وناميبيا والنيجر ونيجيريا ورواندا والسنغال وسيراليون وجنوب أفريقيا وسوازيلاند وتنزانيا وتوجو وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي.

51- وقد كان الهدف الأساسي للندوة هو رفع مستوى الوعي بشأن المحكمة لدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أفريقيا، بهدف البحث معاً عن السبل والوسائل الكفيلة بإشراك الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني في الاستفادة الفعالة من خدمات المحكمة الأفريقية، وحث الدول التي لم تصادق بعد على البروتوكول إلى المصادقة عليه وإلى إيداع الإعلان الخاص بالسماح للأفراد والمنظمات غير الحكومية بالوصول إلى المحكمة والتواصل معها.

52- وفي نهاية الندوة اعتمد المشاركون خطة عمل وتعدوا بتطبيقها.

(ب) ندوات وزيارات تعريفية على المستوى الوطني:

53- إن الأهداف الرئيسية لرفع مستوى الوعي العام بشأن المحكمة هي.. تشجيع والحث على المصادقة على البروتوكول وإيداع الإعلان بموجب المادة 34(6) من البروتوكول، وتعريف المدعين المنتظرين بكيفية الوصول إلى المحكمة والإجراءات الواجب عليهم اتباعها، وتشجيع الجماهير على اللجوء إلى

المحكمة لتسوية النزاعات المتعلقة بحقوق الإنسان وعلى الإفادة منها في الحصول على آراء استشارية.. وعلى ذلك فقد أطلقت المحكمة حملة للتعريف بها عبر القارة الأفريقية.

54- وقد اتبعت المحكمة في حملتها هذه استراتيجية ذات شقين.

55- يستهدف الشق الاستراتيجي الأول الدول الأطراف في البروتوكول والتي أودعت الإعلان الذي يسمح للأفراد والمنظمات غير الحكومية باللجوء إلى المحكمة .. وتركز هذه الاستراتيجية على توفير الأدوات التي يحتاجها هؤلاء الأفراد وتلك المنظمات (بما في ذلك اتحادات المحامين والمجتمع المدني بوجه عام) للوصول إلى المحكمة. وقد نظمت المحكمة ندوتها التعريفية الوطنية الأولى في شهر ديسمبر 2010 في مدينة دار السلام بتنزانيا ثم اعقبتها بعدد من الندوات التعريفية في بورкина فاسو ومالي ثم غانا.

56- وفي كل هذه الندوات تم دعوة السلطات الحكومية العليا للمشاركة، ففي بورкина فاسو تقابل وفد المحكمة مع وزير العدل ورئيس القضاة ورئيس المحكمة الدستورية. أما في مالي فقد التقى وفد المحكمة الأفريقية مع رئيس جمهورية مالي ووزير العدل. وفي غانا تقابل وفد المحكمة مع نائب رئيس الجمهورية والنائب العام ووزير العدل.

57- أما الاستراتيجية الثانية فقد استهدفت الدول التي صادقت على البروتوكول ولكنها لم تودع الإعلان بعد. وتسعى هذه الاستراتيجية إلى تشجيع تلك الدول على إيداع هذا الإعلان. وذلك عن طريق قيام وفد المحكمة بمقابلة ممثلين يشغلون مناصب عليا بالدولة، وكذا مقابلة العناصر الناشطة في المجتمع المدني وذلك لتعريفهم بالمحكمة وأنشطتها. ومن الدول التي تم بالفعل زيارتها من هذه الفئة: الجابون وموزمبيق ونيجيريا وجنوب افريقيا وأوغندا.

58- ففي الجابون تقابل وفد المحكمة مع سكرتير عام مكتب رئيس الدولة (نائباً عن الرئيس) ومع وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والفرانكفونية، ومع الوزير المسؤول عن العلاقات مع البرلمان والمؤسسات الدستورية، ومع الوزير المسؤول عن التكامل الإقليمي للنيباد وحقوق الإنسان، ومع رئيس الجمعية الوطنية ومع رئيس المحكمة الدستورية في الجابون.

59- وفي موزمبيق، التقى وفد المحكمة مع رئيس الجمهورية ومع رئيس البرلمان ورئيس القضاة ووزير الشؤون الخارجية ووزير العدل.

60- وفي نيجيريا، التقى ممثلو المحكمة مع نائب رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، ومع رئيس مجلس النواب ومع رئيس مجلس الشينغ ونائبه ومع رئيس القضاة ووزير الشؤون الخارجية ووزير العدل ومع لجنة حقوق الإنسان.

61- أما في جنوب أفريقيا فقد تقابل ممثلو المحكمة مع الوزير المسؤول عن رصد وتقييم الأداء العام وذلك في مكتب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، ومع رئيس البرلمان ونائب وزير العدل ومع رئيس المجلس الوطني للمقاطعات. وإلى جانب الزيارات التعريفية وزيارات المجاملات قام وفد المحكمة بالتعاون مع جامعة جنوب أفريقيا بتنظيم محاضرة عامة حول المحكمة الأفريقية.

62- وفي أوغندا، تقابل ممثلو المحكمة مع نائب رئيس الجمهورية ومع رئيس البرلمان ونائب رئيس القضاة ووزير الشؤون الخارجية ومساعد النائب العام، وكذا مع لجنة حقوق الإنسان.

63- وإلى جانب النهجين السابقين تلجأ المحكمة إلى سبل التأييد والمناصرة من أجل حث الدول التي لم تصادق حتى الآن على البروتوكول، ويتم ذلك بشكل أساسي من خلال اجتماعات قمة الاتحاد الأفريقي والأجهزة الأخرى المعنية بالسياسات وكذا من خلال التفاعل المباشر مع ممثلي الدول والحكومات.

ج (أنشطة ترويجية أخرى:

64- إلى جانب الأنشطة القارية والندوات والزيارات التعريفية، فقد تم دعوة المحكمة للمشاركة في بعض الفعاليات والأنشطة بهدف إبراز صورة المحكمة، ومن هذه الفعاليات:-

- ندوة حول النظام الأفريقي لحقوق الإنسان - الأساليب العملية لوضع استراتيجيات التقاضي الفعال في تونس في الفترة من 5 إلى 7 أبريل 2011.

- منتدى المنظمات غير الحكومية قبيل الدورة العادية التاسعة والأربعين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في بانجول، بجمهورية جامبيا في الفترة من 25 إلى 27 أبريل 2011.
- الدورة العادية التاسعة والأربعون للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في بانجول، جامبيا في الفترة من 28 أبريل إلى 12 مايو 2011.
- احتفالات يوم أفريقيا في دار السلام بتنزانيا يوم 25 مايو 2011.
- ورشة عمل حول استراتيجيات المناصرة والتأييد والتقاضي أمام محكمة العدل بشرق أفريقيا، والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وقد تم تنظيمها في كيجالي برواندا في الفترة من 25 إلى 26 مايو 2011.
- مؤتمر حول حقوق المرأة الأفريقية في ملكية الأراضي والوصول إلى العدالة في نيروبي، كينيا في الفترة من 31 مايو إلى 2 يونيو 2011.
- ورشة عمل تدريبية لمنظمات المجتمع المدني الأفريقية حول التعرف على الاتحاد الأفريقي ، وقد نظمت في أبوجا بنيجيريا في الفترة من 21 إلى 23 يولية.
- الندوة الافتتاحية لطلبة الحقوق حول النظام الأفريقي لحقوق الإنسان في تنزانيا يوم 25 يولية 2011.
- سلسلة محاضرات في مبادرة تنمية حقوق الإنسان في بريتوريا بجنوب أفريقيا يوم 28 يولية 2011.
- الاجتماع الثالث للمستشارين القانونيين للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية من 11 إلى 13 يولية في أروشا، تنزانيا.
- اجتماع مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن تدريب منظمات المجتمع المدني الأفريقية حول التعرف على هيكل الاتحاد الأفريقي وعمليات اتخاذ القرار، وقد عقد يوم 27 أغسطس 2011 في بورت هاركورت، نيجيريا.

- اجتماع حول معهد 2011 لحقوق الإنسان الخاص بالجمعية العمومية السنوية لاتحاد المحامين النيجيريين. يوم 24 أغسطس 2011، في أبوجا، بنيجيريا.
- مؤتمر الجمعية الدولية للقانونيين المعنيين بقانون اللاجئين. وهو مؤتمر حول حماية حقوق اللاجئين وقد عُقد في سلوفينيا من 7 إلى 9 سبتمبر 2011.
- افتتاح الاجتماع الخامس للبرلمان الأفريقي من 3 إلى 6 أكتوبر 2011 في ميدراند بجنوب أفريقيا.
- ورشة عمل تدريبية لنشطاء المجتمع المدني في أفريقيا حول الآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان في أفريقيا ، وقد نُظمت في الفترة من 14 إلى 18 أكتوبر 2011 في بانجول بجامبيا.
- المؤتمر الثامن لشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان (يُعقد كل عامين)، وقد عقد في كيب تاون بجنوب أفريقيا من 19 إلى 20 أكتوبر 2011.
- منتدى المنظمات غير الحكومية الذي عقد في بانجول بجامبيا قبل الدورة العادية الخمسين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.
- الأنشطة التي أقيمت بمناسبة الإحتفال بمرور ثلاثين عاماً على اعتماد الميثاق الأفريقي وذلك في بانجول بجامبيا.
- الدورة العادية الخمسين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب التي عُقدت في بانجول بجامبيا في الفترة ما بين 24 أكتوبر و5 نوفمبر 2011.
- المؤتمر السنوي الخامس للإدارة المعنية بالممارسة القانونية بإتحاد المحامين النيجيريين الذي عُقد في الفترة ما بين 15 - 17 نوفمبر 2011 بأبوجا بنيجيريا.
- نشر وتوزيع مجموعة من المطبوعات للدعاية والترويج.

65- قامت المحكمة بتنظيم مسابقة لكتابة المقال على مستوى طلبة كليات الحقوق بالجامعات الأفريقية. كما تقدمت بمبادرة تدعو لإنتاج فيلم وثائقي حول المحكمة الأفريقية. وتهدف تلك الأنشطة إلى دعم التواصل مع الجماهير وذلك بالإضافة إلى نشر الوعي حول دور المحكمة.

سادساً: العلاقات بين المحكمة واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب:

66- قرر كل من المحكمة واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، خلال الاجتماعات التي عُقدت عام 2010 ، التوفيق بين النظم الداخلية الخاصة بهما وإضفاء الطابع المؤسسي على التعاون بينهما عبر عقد اجتماعات دورية. وقد عقد الاجتماع الأول لهيئتي مكتب المحكمة واللجنة الأفريقية في ليلونجوي في 8 مارس 2011.

67- لقد تم تمثيل المحكمة في الجلسات العلنية للدورتين العاديتين رقم 45 و 50 التي عقدتهما اللجنة الأفريقية في أبريل/ مايو 2011 وأكتوبر/ نوفمبر 2011 ببانجول بجامبيا.

68- شاركت اللجنة الأفريقية في المؤتمر القاري للترويج للمحكمة الذي عقدته المحكمة في شهر مارس 2011.

69- قامت اللجنة الأفريقية برفع قضية أمام المحكمة، في الوقت الذي أحالت فيه المحكمة أربع قضايا إلى اللجنة حتى تاريخه.

سابعاً: المساهمة في المشروع الخاص بتوسيع اختصاص المحكمة ليشمل المسائل الجنائية:

70- شاركت المحكمة في الإعداد للبروتوكول المؤسس لمحكمة أفريقية ذات اختصاص جنائي وذلك إثر القرار الصادر عن القمة الأفريقية (XII) **Assembly / AV/ Dec. 213** في فبراير 2009 الذي يدعو مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى التشاور مع كل من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب من أجل النظر في الآثار الناجمة عن تزويد المحكمة بصلاحيات الحكم في جرائم دولية كالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

71- وخلال الفترة قيد النظر، تم تمثيل المحكمة في شهري مارس ومايو 2011 في الاجتماع الرابع والخامس للجزء الحكوميين المعنيين بهذا الموضوع.

72- كما تم تمثيل المحكمة في اجتماع المتابعة الذي عقدته مفوضية الاتحاد الأفريقي في الفترة ما بين 31 أكتوبر و 4 نوفمبر 2011 لوضع اللمسات الأخيرة حول مشروع الوثيقة المقرر عرضها على اجتماع وزراء العدل.

ثامناً: المشاركة في مشروع بشأن وضع إستراتيجية لحقوق الإنسان في أفريقيا:

73- لقد تم تمثيل المحكمة في عدد من الاجتماعات الخاصة بوضع استراتيجية لحقوق الإنسان في أفريقيا. وخلال الفترة قيد النظر، تم تمثيل المحكمة في الاجتماع الذي عُقد في بانجول بجامبيا يومي 27 و 28 أبريل 2011 لاعتماد الاستراتيجية الأفريقية الخاصة بحقوق الإنسان.

تاسعاً: المساهمة في الإطار الخاص بالاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الإنتقالية في إفريقيا:

74- لقد تم تمثيل المحكمة في الاجتماع التشاوري الخاص بتعزيز دور الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في العدالة الإنتقالية والذي عُقد يومي 29 و 30 أبريل 2011 في بانجول بجامبيا. وكان الهدف من هذا الاجتماع هو التعرف على الدور الذي يمكن أن يلعبه كل من الاتحاد الأفريقي (وبخاصة الأجهزة التابعة له المعنية بحقوق الإنسان) والجماعات الاقتصادية الإقليمية، في إستتباب القانون والنظام والعدالة في فترات ما بعد الحروب.

عاشراً: المسائل المتعلقة باتفاقية دولة المقر:

75- من الجدير بالذكر أنه وفقاً لإتفاقية دولة المقر المبرمة بين الاتحاد الأفريقي وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة يقع مقر المحكمة في أروشا في تنزانيا حيث تعمل في مبنى مؤقت ريثما تقوم الدولة المضيفة بالانتهاء من بناء مقر دائم لها.

76- وخلال الفترة قيد النظر، طلبت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة من المحكمة تحديد حجم قطعة الأرض اللازمة لبناء مقر دائم لها، وبناء على ذلك تقدمت المحكمة بمقترحاتها. ثم طلبت الحكومة من المحكمة وضع تصور لمخطط عام للمبنى الذي تتطلع إليه.

77- وبالإضافة إلى ذلك، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين المحكمة وحكومة تنزانيا من أجل تشكيل لجنة تسيير مشتركة لتسهيل عملية تنفيذ بنود اتفاقية المقر.

حادي عشر: التعاون مع الشركاء الخارجيين:

78- تتعاون المحكمة في الوقت الحالي مع ثلاثة شركاء خارجيين رئيسيين وهم: الاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للإنماء الدولي ومؤسسة ماك آرثر. وقد قام هؤلاء الشركاء ، خلال عام 2011، بدعم أنشطة المحكمة بطرق متعددة.

79- ما زالت المحكمة تحصل على مساعدة من الاتحاد الأوروبي من خلال "برنامج دعم الاتحاد الأفريقي بمبلغ 55 مليون يورو". وقد مكنت هذه المساعدة المحكمة من الإضطلاع بعدد من الأنشطة خلال عام 2011 بما في ذلك تنظيم مؤتمر قاري للترويج للمحكمة وست ندوات وزيارات للدول الأفريقية للتعريف بالمحكمة.

80- كما قامت الوكالة الألمانية للإنماء الدولي بدعم المحكمة في عام 2011 وتسهيل الاضطلاع بالعديد من الأنشطة بما في ذلك تنظيم مؤتمر قاري للترويج للمحكمة ومشاركة القضاة في العديد من المحافل المعنية بحقوق الإنسان وبخاصة منتدى المنظمات غير الحكومية الذي يسبق الدورات العادية للجنة الأفريقية، وذلك بالإضافة إلى المشاركة في الدورات ذاتها وهذا فضلاً عن زيارة القضاة للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وتنظيم الندوة التشاورية والتعريفية للمؤسسات الوطنية الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان ، وذلك بالإضافة إلى الزيارات الترويجية والمساعدة الفنية لدعم قدرات المستشارين القانونيين.

81- لقد قدمت مؤسسة ماك آرثر مساعدة مالية لدعم المكتبة الخاصة بالمحكمة.

82- وتجدر الإشارة إلى الإتصالات التي تمت - من خلال مفوضية الاتحاد الأفريقي - مع حكومة الهند، إذ أن المحكمة أرسلت مقترحاتها حول هذا الموضوع إلى المفوضية في نوفمبر 2011.

رابعاً : التقييم والتوصيات:

أولاً : التقييم:

83- تود المحكمة أن تتقدم بالشكر لأجهزة اتخاذ القرار التابعة للاتحاد الأفريقي خاصة مؤتمر الاتحاد لرؤساء الدول والحكومات وذلك لتوفيرهم للموارد المالية اللازمة لتشغيل المحكمة.

84- وتنتهز المحكمة الفرصة لتعرب عن تقديرها للدول الأطراف التي استجابت لمطلبها بالمشاركة في الأنشطة الترويجية والقيام بها على أراضيها، كما تتقدم المحكمة بكل الشكر لما قدمته عليها هذه الدول من دعم ومساندة لإنجاح هذه الأنشطة.

85- وتود المحكمة أيضاً أن تعبر عن عظيم امتنانها لحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، الدولة المضيفة لمقر المحكمة، للجهود المبذولة من أجل توفير مباني دائمة كمقر للمحكمة وكذا توفير كل التسهيلات الأخرى.

86- كما تتقدم المحكمة بكل الشكر والتقدير لشركاتها الخارجيين مثل الاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للاتحاد الدولي ومؤسسة ماك آرثر.

87- لا شك أن الدعم الذي تتلقاه المحكمة ساعدها على القيام بالأنشطة التالية خلال الفترة التي يُعنى بها هذا التقرير:-

- استلام ونظر أربع عشرة دعوى قضائية وطلبين للحصول على رأي استشاري . وقد تم البت بصورة نهائية في سبعة منها.
- عقد أربع دورات عادية ودورة واحدة استثنائية.
- إعداد وتقديم الموازنة المالية لعامي 2011 و 2012 وتقرير الأنشطة عن عام 2010 إلى أجهزة السياسات التابعة للاتحاد الأفريقي.

- إعداد وتقديم الهيكل التنظيمي الجديد لقلم سجل المحكمة إلى أجهزة السياسات بالاتحاد الأفريقي.
 - الاضطلاع بعدد من الأنشطة الترويجية بما في ذلك؛ الاجتماعات القارية والندوات التعريفية وزيارات المجاملة على المستوى الوطني وذلك إلى جانب المشاركة في العديد من المحافل .
 - تعيين المزيد من موظفي المحكمة وشغل الوظائف الشاغرة.
 - تدريب موظفي المحكمة وتنمية مهاراتهم.
 - استمرار التعاون مع بعض الشركاء الخارجيين.
 - التعاون مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.
 - المشاركة في أنشطة تتعلق بالمشروع الخاص بتمديد صلاحية المحكمة للتعامل مع المسائل الجنائية.
 - المشاركة في المشروع الخاص بتطوير استراتيجية خاصة بحقوق الإنسان في أفريقيا.
 - الإسهام في إطار الاتحاد الأفريقي المعني بالعدالة الانتقالية في أفريقيا.
 - إصدار وتوزيع العديد من المواد الدعائية والترويجية.
- 88- ومع ذلك ، فإن المحكمة تود أن تلفت الانتباه إلى أنه على الرغم من الدعم الذي تتلقاه من الاتحاد الأفريقي ومن شركائها الخارجيين فهي مازالت تواجه بعض الصعوبات التي تعوق تشغيلها بسلاسة ويسر .
- 89- فعلى المستوى القضائي ، ورغم أن المحكمة بدأت في تلقي أعداداً متزايدة من القضايا والطلبات وهو من الأمور المشجعة إلا أن الصلاحيات القضائية للمحكمة مازالت مهددة بشكل كبير بسبب انخفاض معدل تصديق الدول والأعضاء على البروتوكول وتدني عدد الدول التي أصدرت الإعلان. وإذا استمر الحال على ما هو عليه فإن مجمل نظام الحماية القضائية لحقوق الإنسان على المستوى القاري -والذي تجسده المحكمة - سوف يتأثر سلباً بشكل واضح.

90- فيما يتعلق بالسلطة القضائية الاستشارية للمحكمة، تود المحكمة أن تذكر كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وكذا أجهزة الاتحاد ومؤسساته بأن البروتوكول المؤسس للمحكمة يخول لهم حق طلب أي آراء استشارية من المحكمة بشأن أي مسألة من المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان.

91- أما من المنظور الإداري ، فإنه يجب الإشارة إلى أن الإدارة الفعالة لأعمال المحكمة قد تأثرت كثيراً بالقصور الموجود في الهيكل التنظيمي الحالي لقلم المحكمة والذي لا يوفر لها الموظفين اللازمين لتحقيق فعالية إدارة شئون المحكمة. وهناك حاجة ماسة لتدعيم قدرات قلم المحكمة سواء من ناحية عدد الموظفين أو الدرجات الوظيفية المناسبة لوظائفهم.

ثانياً : التوصيات :

92- نتيجة لكل الاعتبارات السابق ذكرها فإن المحكمة تطالب قمة رؤساء الدول والحكومات بما يلي:-

- اعتماد الموازنة المالية للمحكمة عن العام المالي 2012.
- اعتماد الهيكل التنظيمي الجديد لقلم المحكمة.
- مناشدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والتي لم تصادق حتى الآن على البروتوكول المؤسس للمحكمة بأن تصادق عليه، وكذا الدول التي لم تصدر حتى الآن الإعلان الذي يخول للأفراد والمنظمات غير الحكومية حق اللجوء إلى المحكمة والوصول إليها بشكل مباشر.
- دعوة الدول التي صادقت بالفعل على البروتوكول ولكنها لم تصدر إعلانها بقبول الصلاحيات القضائية للمحكمة لتسلم طلبات مقدمة من الأفراد أو من المنظمات غير الحكومية بعد استنزافهم لكافة سبل التقاضي محلياً. إلى سرعة إصدار الإعلان.
- دعوة جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ، وكافة الأجهزة التابعة للاتحاد إلى الاستعانة بالمحكمة، حيثما وكلما اقتضى الأمر للحصول على أي آراء استشارية تتعلق بقضايا حقوق الإنسان.

قائمة بأسماء السادة قضاة المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

في ديسمبر 2011

الدولة	التعاقد		الاسم	مسلسل
	المدة	تاريخ انتهاء العقد		
بوروندي	6	2012	سعادة القاضي/ جيرارد نيونجيكو (رئيس المحكمة)	1
غانا	6	2014	سعادة القاضية/ صوفيا أ.ب. أكوفو (نائب الرئيس)	2
رواندا	6	2012	سعادة القاضي/ جان موتسينزي	3
جنوب أفريقيا	6	2014	سعادة القاضي/ برنارد م. نجوبي	4
مالي	6	2012	سعادة القاضي/ موديبو ت. جيندو	5
الجزائر	6	2016	سعادة القاضي/ فاتسا اوجورجوز	6
أوغندا	6	2014	سعادة القاضي/ جوزيف ن. مولينجا	7
تنزانيا	6	2016	سعادة القاضي/ أوجستينو س. ل. راماداني	8
ملاوي	6	2016	سعادة القاضي/ دنكان تامبالا	9
نيجيريا	6	2016	سعادة القاضية/ إلسي نوانووري طومسون	10
كوت ديفوار	4	2014	سعادة القاضي/ سيلفان أورى	11